

Distr.: General
20 March 2020
Arabic
Original: English



قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 5 آذار/مارس 2020، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) ومددها في قرارات لاحقة للمجلس، كان آخرها القرار 2503 (2019).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية ساريا بوجه عام، على الرغم من الزيادة في عدد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية (اتفاق فض الاشتباك) لعام 1974. ولئن ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة مستقرة، لوحظ وجود قدرٍ من النشاط العسكري عبر خط وقف إطلاق النار وفي المنطقة الفاصلة، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2503 (2019).

3 - وتبلغ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن انتهاكات خط وقف إطلاق النار التي ترصدها، في سياق بذلها قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بصرامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك. وتشكل جميع حوادث إطلاق النار في اتجاه المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد خط وقف إطلاق النار، انتهاكات للاتفاق. وفي إطار اتصالاتها المنتظمة بكلا الجانبين، واصلت قيادة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واتقاء أي سوء تقدير قد يؤدي إلى تصعيد الوضع.

4 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 14 كانون الثاني/يناير 2020، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه نفذ ضربات استهدفت هياكل أساسية في سوريا. وفي أي من الحادثتين، لم تسمع القوة أصوات أي غارات جوية ولم ترصد حدوثها.



5 - وفي 6 شباط/فبراير، سمع أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مركز المراقبة 72 هدير طائرات تحلق فوق المنطقة الفاصلة وشاهدوا نيرانا مضادة للطائرات تطلق من مواقع القوات المسلحة السورية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي الوقت نفسه تقريبا، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقعين 60 و 80 طائرة مسيرة من دون طيار وهي تعبر خط وقف إطلاق النار محلقة فوق المنطقة الفاصلة. ورصد أفراد الأمم المتحدة إسقاط إحدى الطائرات المسيرة من دون طيار على الجانب برافو. ورصد أفراد الأمم المتحدة إطلاق صاروخين من الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) عبر خط وقف إطلاق النار وسقوطهما في نوى وأنخلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ورصد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة 56 أداة لم يُحدّد نوعها تحلق من الغرب إلى الشرق أطلقت عليها نيران مضادة للطائرات لاعتراضها، وانفجرت بالقرب من أنخلة. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه شن "ضربة دقيقة على قوات فيلق القدس الإيرانية العاملة داخل سوريا". وأبلغت السلطات السورية القوة بأن القصف الذي نفذه جيش الدفاع الإسرائيلي قد أدى إلى وقوع 10 إصابات، من بينها قتيان.

6 - وفي 13 شباط/فبراير، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقعين 80 و 85 طائرتين من الجانب ألفا تعبران خط وقف إطلاق النار. ورصد أفراد الأمم المتحدة في عدة مواقع الطائرتين اللتين واجهتهما القوات المسلحة السورية بالنيران المضادة للطائرات على الجانب برافو. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه شن "ضربة دقيقة على قوات فيلق القدس الإيرانية العاملة داخل سوريا".

7 - وفي 23 شباط/فبراير، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقعين 60 و 68 طائرتين تعبران المنطقة الفاصلة من الغرب إلى الشرق. ورصد أفراد الأمم المتحدة أيضا مواجهة القوات المسلحة السورية الطائرتين بالنيران المضادة للطائرات التي أطلقت من مواقع مختلفة على الجانب برافو. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه شن هجمات دقيقة على حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني في منطقة دمشق.

8 - وفي 27 شباط/فبراير، أبلغت السلطات السورية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأن جيش الدفاع الإسرائيلي شن غارة على هدف محدد بالقرب من حضر، في المنطقة الفاصلة، أدت إلى مقتل ضابط شرطة سوري. ولم يقدم جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة أي تأكيد بشأن هذا الحادث. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، رصد أفراد القوة عددا من الانفجارات ونشاطا للطائرات بالقرب من القنيطرة في المنطقة الفاصلة. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه شن غارة على مواقع القوات المسلحة السورية في جنوب غرب سوريا "حيث تنشط عناصر إيرانية ومقاتلون تابعون لحزب الله".

9 - وفي 2 آذار/مارس، سمع أفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الموقع 73 دوي انفجارات وشاهدوا مركبة تحترق بالقرب من موقع الأمم المتحدة 16 (منطقة عين التينة)، القريبة من خط وقف إطلاق النار. وبعد ذلك بوقت قصير، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه نفذ "ضربة دقيقة ضد عنصر إرهابي يحاول استهداف الجنود الإسرائيليين". وأبلغت السلطات السورية القوة بأن مركبة مواطن سوري تعرضت لهجوم في غارة شنتها طائرة هليكوبتر في منطقة عين التينة. وشاهد أفراد الأمم المتحدة الذين خرجوا بعد الحادث في دورية في تلك المنطقة مركبة مدمرة وحفرة في الأرض.

10 - وفي 5 آذار/مارس، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقع 80 طائرتي هليكوبتر تحلقان من الجزء الشمالي إلى الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا وأطلقت إحداها صاروخا باتجاه تل الأحمر الشرقي في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وفي الوقت نفسه تقريبا، رصد أفراد الأمم المتحدة في الموقعين 80 و 68 إطلاق 10 قذائف من الجانب ألفا باتجاه الجانب برافو. وسقطت خمس من تلك القذائف بالقرب من تل الأحمر الغربي في منطقة الحد من الأسلحة. وفي وقت لاحق، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أنه "نفذ ضربة دقيقة تهدف إلى منع وقوع هجوم إرهابي على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة كودنة...".

11 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي تنفيذ عملياته المخطط لها، التي كان قد بدأها في 1 أيار/مايو 2019، والتي تمثلت في وضع أسلاك حادة شائكة قابلة للطي على طول خط وقف إطلاق النار في الجانب ألفا. ونشرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قوات في تلك المنطقة لتخفيف حدة التوتر المحتمل.

12 - واستمرت الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة والأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وخلصت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى ذخائر غير منفجرة تم تفجيرها بشكلٍ وقائي في إطار عملية لإزالة المتفجرات والتدريب كان يقوم بها الجيش العربي السوري. ولاحظت القوة استمرار وجود أفراد من الجيش العربي السوري، يحمل بعضهم أسلحة، يعملون في عدد من نقاط التفتيش داخل المنطقة الفاصلة، بما في ذلك في محيط مدينة البعث وخان أرنبية، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق.

13 - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا وجود منظومات القبة الحديدية ومنظومات إطلاق صواريخ متعددة ضمن مسافة 10 كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، وتُعتبر كلها معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة وفقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك.

14 - وواصلت القوة رصدها يوميا عبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وقدّرت القوة أن هؤلاء الأفراد رعاة ومزارعون من المناطق المحيطة وأنهم يرعون الماشية. وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الإعراب عن بالغ قلقه من عمليات العبور هذه، حيث ذكر أنها تشكل تهديداً لسلامة وأمن أفرادها الذين يعملون في مواقع قريبة جدا من خط وقف إطلاق النار. وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وضع إشارات تحذيرية على طول خط وقف إطلاق النار لردع عمليات العبور من هذا القبيل.

15 - واحتجت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لدى الطرفين على كل ما رصدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك، بما في ذلك إطلاق النيران عبر خط وقف إطلاق النار ومن المنطقة الفاصلة، ووجود معدات وأفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبور مدنيين خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وأجرت القوة اتصالات مكثفة مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد.

16 - ولا تزال الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة متقلبة مع تزايد التقارير الواردة من مصادر مفتوحة عن الاغتيالات والهجمات على نقاط التفتيش التابعة للحكومة، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، واندلاع الاحتجاجات. وعلى الرغم من تحسن الحالة الأمنية في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أفادت مصادر مفتوحة باستمرار الهجمات التي شنت على قوات الأمن

السورية وغيرها من السلطات التابعة للحكومة، وكذلك على زعماء المعارضة الذين كانوا قد "تصالحو" مع حكومة الجمهورية العربية السورية في نوى وتسيل وطفس ومزيريب في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وأفادت مصادر مفتوحة أيضا عن وقوع هجوم مهلك على موظفين محليين في منظمة غير حكومية دولية في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تلاحظ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وجود أي نازحين أو خيام في المنطقة الفاصلة. وفي 27 كانون الثاني/يناير، بناء على طلب من جيش الدفاع الإسرائيلي وموافقة السلطات السورية، يسّرت القوة واللجنة الدولية للصليب الأحمر تسليم مواطن سوري إلى السلطات السورية بعد أن كانت السلطات الإسرائيلية قد احتجزته بزعم عبوره خط وقف إطلاق النار. وفي 10 شباط/فبراير، يسّرت القوة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إعادة رفات مواطن سوري من خلال معبر القنيطرة. وأبلغت القوة بأن الشخص كان يقيم في لبنان وأن السلطات الإسرائيلية قد عثرت على رفاتة في 30 أيار/مايو 2019 على ساحل أشدود في إسرائيل.

18 - وأحرزت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقدما على صعيد عودتها تدريجيا إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. ولدى القوة الآن خمسة مواقع في جبل الشيخ في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة وثلاثة مواقع في جزئها الأوسط وثلاثة مواقع في جزئها الجنوبي، فضلا عن موقع واحد على الجانب ألفا. وعززت القوة بروزها للعيان في المنطقة الفاصلة وعلى خط وقف إطلاق النار عن طريق زيادة عدد دورياتها وفي مواقعها الثابتة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة تطوير البنية التحتية في الموقعين 27 و 80 وتحسين تدابير حماية القوة في هذين الموقعين.

19 - وظلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتلقى الدعم في أداء عملياتها من المراقبين العسكريين في فريق المراقبين في الجولان، التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، الذين يعملون تحت الإشراف العملي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ويحتفظون بسبعة مراكز مراقبة ثابتة ومركز مراقبة مؤقت في المنطقة الفاصلة. ولا يزال فريق المراقبين في الجولان يركز على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

20 - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، من خلال فريق المراقبين في الجولان، القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات المعدات والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وقام ضباط الاتصال من الجانب ألفا بمرافقة أفرقة التفتيش. ومع تحسّن الوضع الأمني على الجانب برافو، تعتزم القوة أن تستأنف تدريجيا في منطقة الحد من الأسلحة عمليات التفتيش التي كانت قد علّقت لأسباب أمنية.

21 - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك العمل مع جيش الدفاع الإسرائيلي لمعالجة مسألة القيود المفروضة على التنقل والوصول إلى مواقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة. وكان الهدف من ذلك هو الحد من حالات التأخير والتحديات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في عبور السياج التقني الإسرائيلي للوصول إلى مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة. وواصلت قيادة القوة تذكير الطرفين بأنهما ملتزمان بالتقيد الصارم بأحكام اتفاق فض الاشتباك، وضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام المشمولة بولايتها.

22 - وواصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة مع مضيها قدما في العودة إلى المواقع التي كانت قد أخلتها في المنطقة الفاصلة. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة دورياتها الشهرية على الطرق في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة في الجانب برافو حيث وصل عددها إلى 836 دورية في شباط/فبراير. وتواصلت القوة تعزيز قدرتها التشغيلية وقدرتها على الوصول في الجانب برافو، من خلال العمل تدريجياً على فتح طرق جديدة للدوريات في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وتغطي الطرق التي تسيّر فيها دوريات القوة نحو 95 في المائة من المنطقة الفاصلة ونحو 50 في المائة من منطقة الحد من الأسلحة.

23 - واستخدمت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك معبر القنيطرة بانتظام لنقل المعدات والأفراد بين الجانبين ألفا وبرافو. واستمرت القوة في التواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن تسهيل عبور أفرادها وأفراد فريق المراقبين في الجولان معبر القنيطرة، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى السماح بعبور أفراد الأمم المتحدة باستخدامهم فقط الوثائق التي تصدرها القوة والحاجة إلى زيادة عدد ساعات فتح البوابة ألفا. واعتباراً من 2 آذار/مارس، أُغلقت البوابة ألفا بسبب الشواغل المتصلة بانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19)، وأثر ذلك في تنقل أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان بين الجانبين ألفا وبرافو. وقد وضعت الإجراءات الإدارية المتصلة بالعبور عبئاً إدارياً ولوجستياً إضافياً كبيراً على كاهل القوة.

24 - ولقد أثرت التطورات المتصلة بالاحتجاجات العامة في لبنان، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، في طريق الإمداد الرئيسية بين بيروت ودمشق التي تستخدمها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفرض ذلك تحديات كبيرة على القوة، ولا سيما تنقل أفراد القوة ونقل الوقود وحصص الإعاشة واللوازم الأخرى.

25 - وتقدر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن خطراً كبيراً لا يزال يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وبسبب احتمال وجود خلايا نائمة تابعة لجماعات مسلحة، بما فيها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات. ففي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، وقع انفجار بالقرب من روحينة في المنطقة الفاصلة ألقى ضراها بمركبة مصفحة تابعة للقوة كانت تتحرك كجزء من قافلة لوجستية بين موقعي الأمم المتحدة 60 و 68 في المنطقة الفاصلة. ولم يصب أي من أفراد الأمم المتحدة بأذى في ذلك الحادث. وحققت القوة في ظروف الانفجار ولكنها لم تستطع تحديد سببه. وقدرت القوة أن السبب المحتمل هو وجود قطعة مدفونة من الذخائر غير المنفجرة انفجرت عند مرور القافلة.

26 - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن 2503 (2019) والمفهوم العملي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، واصلت القوة بذل جهودها لنشر التكنولوجيا المناسبة لضمان سلامة وأمن أفرادها ومعداتنا. وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها تحسباً لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجانبين ألفا وبرافو، فضلاً عن المرافق في دمشق. وأجرت القوة عمليات محاكاة وتمارين وتدريباً على نحو منتظم تأهباً لحالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت وضع التدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة وفي قاعدة عمليات القوة في معسكر عين زيوان وفي مقر قيادتها في معسكر نبع الفوار.

27 - وفي 16 شباط/فبراير، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتكون من 1 016 فرداً، من بينهم 41 امرأة. والأفراد المنشرون في صفوف القوة جاؤوا من أستراليا (1)، وبوتان (3)، وتشيكيا (4)، وفيجي (133)، وغانا (13)، والهند (187)، وأيرلندا (135)، ونيبال (366)، وهولندا (2)، وأوروغواي

(172). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة في أداء مهامها مساعدة من 75 مراقباً عسكرياً من فريق المراقبين في الجولان، من بينهم 8 نساء.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

28 - في القرار 2503 (2019)، أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية أن تتفقد فوراً قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). ولقد ناقش تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/73/322/Rev.1)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة 15/72 المتعلق بالقدس و 16/72 المتعلق بالجولان السوري، البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مستويات مختلفة لتنفيذ القرار 338 (1973).

29 - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنني أتطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - ملاحظات

30 - يساورني القلق من تزايد عدد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في وقت يتسم بتوتر خاص في المنطقة، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت في 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 14 كانون الثاني/يناير، و 6 و 13 و 23 و 27 شباط/فبراير، و 2 و 5 آذار/مارس. وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، لا يزال القلق يساورني من استمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واستمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على كلا الجانبين ألفا وبرافو يدعو أيضاً إلى القلق. فهذه التطورات تمنع في تقويض أسس اتفاق فض الاشتباك. ولذلك أحث الأطراف في الاتفاق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع للاتفاق. وأواصل تشجيع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين لخطر التصعيد وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

31 - ولا يزال من المهم جداً أن يحافظ الطرفان على اتصالاتهما بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك وتساهم في تقويض الاستقرار في المنطقة. ولقد أسهم تواصل القوة المستمر مع الطرفين في تهدئة التصعيد في أوقات اشتداد حدة التوتر.

32 - وأود التنويه بالدعم المتواصل الذي يقدمه الطرفان في تيسير استئناف عمليات القوة بالكامل على الجانب برافو. ومن المهم جداً أن يقدم الطرفان كل الدعم اللازم للسماح لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض

الاشتباك باستخدام معبر القنيطرة بشكل كامل تمشيا مع الإجراءات المعمول بها. ومن المهم أن يكون بإمكان القوة القيام بعملياتها دون مواجهة أي عقبات إدارية. ويتسم ذلك بأهمية أكبر في وقت تعزز فيه القوة عملياتها على الجانب برافو لتيسير تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة.

33 - ويظل الالتزام المتواصل لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك ودعم وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أمرا أساسيا. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تمثل إحدى أولوياتها. وأعوّل على استمرار كلا الطرفين في التعاون لتيسير إحراز التقدم في الخطط التي وضعتها القوة للعودة تدريجيا إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمان أن تستطيع تنفيذ ولايتها بالكامل، بوسائل تشمل إجراء عمليات التفتيش على الجانب برافو. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعم تعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

34 - وبسبب الاتجاه المقلق المتمثل في زيادة عدد انتهاكات اتفاق فض الاشتباك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن سلامة وأمن الأفراد العسكريين والمدنيين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان يثيران قلقا خاصا. ولذا فمن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بأن تعمل بحرية وفقا لاتفاق فض الاشتباك. والدعم المقدم من الطرفين في تيسير إزالة الألغام، والذخائر غير المنفجرة، والمتفجرات التي خلفتها الحرب في منطقة عمليات القوة، يتسم بأهمية حاسمة. ومن الضروري أيضًا أن تظل تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة لتمكينها من العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

35 - ويظل دعم البلدان الأعضاء وثقة البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والتزامها حيالها تشكل عوامل رئيسية في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعتمد على الدعم المقدم من البلدان المساهمة بقوات. وإنني ممتن لحكومات أستراليا وأوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا على مساهماتها والتزامها وعزمها وعلى الروح المهنية البارعة التي يتحلى بها أفرادها العسكريون في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

36 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وجميع الأفراد العسكريين والمدنيين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفريق المراقبين في الجولان الذين يعملون تحت قيادتها، والذين يواصلون أداء المهام الهامة التي كلفهم بها مجلس الأمن بكفاءة والتزام في ظل ظروف محفوفة بالتحديات.

